العدد (1859) السنة السابعة - الاثنين (26) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تجاره دعوا أمين بغداد لزيارته

شارع النهر من السطوع والجمال الى الأفول والاهمال

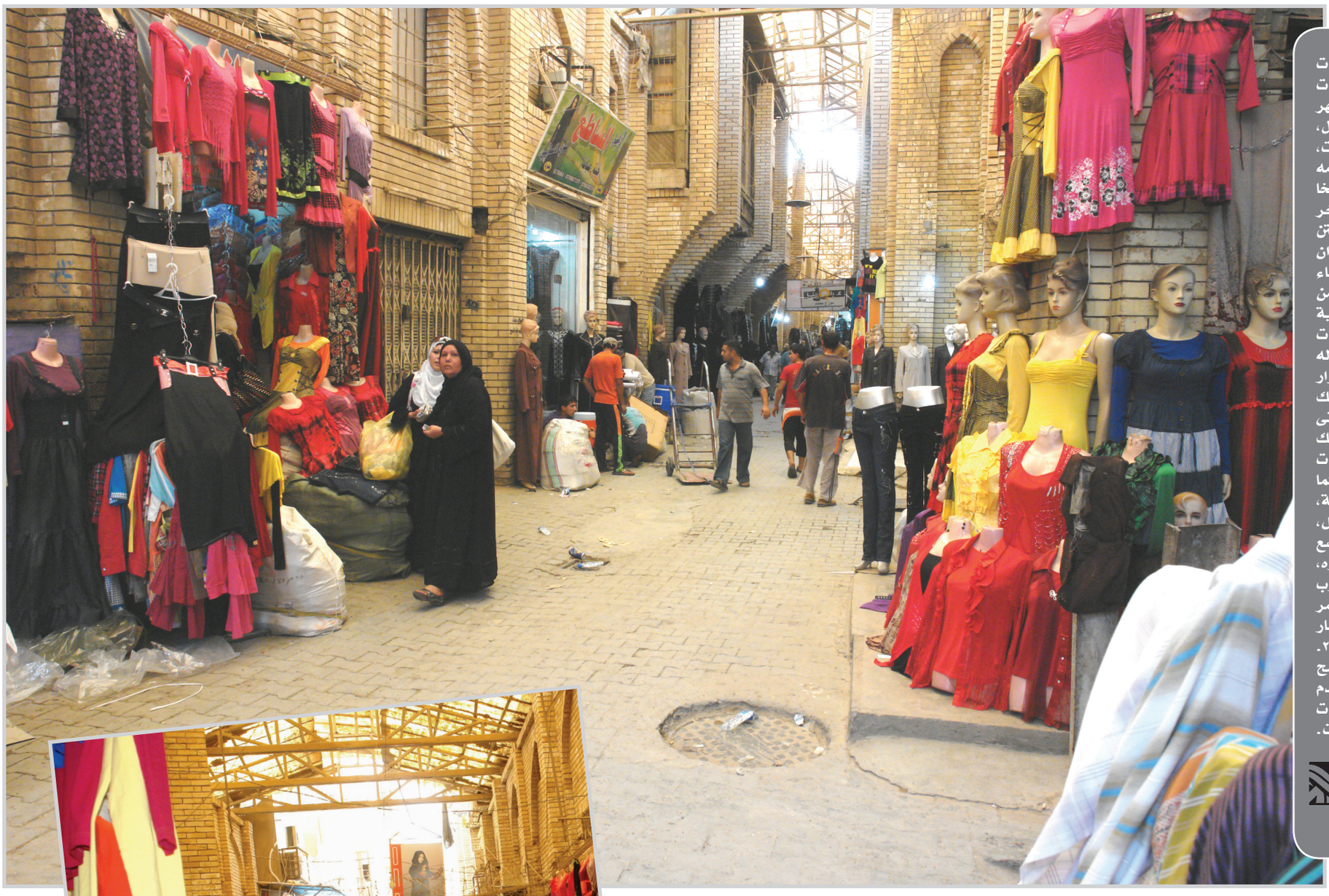

في خمسينيات وستينيات وسبعينيات وربما حتى ثمانينيات القرن المنصرم كان شارع النهر ضاجا بالحياة وصاخبا بالجمال، قبلة المتبضعين والمتبضعات، من الرجال والاناث، تؤمه حسان بغداد وعرائسها، مضمخا بعطرهن الباذخ، متاجر تزخر بكل ما يسحر العين ويفتن الوجدان، ازياء بشتى الالوان ومن احدث صرعات دور الازياء العالمية، عطور وكوزماتيك من ارقى المناشئ، احذية نسائية فاخرة، لعب اطفال، بدلات الاعراس الزاهية، واجهات محاله التجارية تغرق بفيض الانوار والاضواء الملونة تحفها مسالك وممرات في غاية النظافة حتى لتنعكس على بلاطاتها تلك الانوار المشعة الباهرة، كافتيريات للنساء واخرى للرجال كما المنتديات الادبية والثقافية، صالونات للكوافير وللتجميل، كان الى جانب كونه سوقا واسع الشهرة مكانا للترفيه والتنزه، طاله الاهمال منذ نشوب الحرب العراقية الايرانية، واستمر بالتراجع حتى بعد اندحار الديكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣. الان وقد غابت عنه كل ملامح الجمال لم يعد سوى سوق تحتدم بين جنباته الفوضى والعشوائيات والازبال والنفايات.

بغداد / شاكر المياح

تصوير/ أحمد عبد الله

(المدى) تجولت بين جنباته والتقت عددا من اصحاب المحال التجارية فيه كان اولهم علي اللامي و محله التجاري في عمارة الدفتردار الذي قال: مضى على انتقالنا الى هذه العمارة ما يقرب من عام واحد وقبل هذا كنا في سوق اخر، السوق متعب جدا نظرا للتضارب في الاسعار اذ يتم بطريقة بعيدة عن الاخلاقيات والاعراف التجارية التي كانت سائدة ومرد هذا الى الركود التجاري والاقتصادي والازمات والتي تتسبب في كساد السوق، في الوقت الراهن عملنا يعتمد على المواسم سيما ونحن تجار جملة، ناهيك عن الوفرة الهائلة للبضائع وغياب المنتج العراقي بسبب توقف المعامل الانتاجية التي كانت ترفد السوق بكل انواع البضائع، الصعوبات تكمن في عدم استقرار الوضع السياسي في العراق مع ان عملية الاستيراد سهلة جدا ولا تحتاج الى جهد كبير ومن شتى المناشئ غير ان البضاعة التركية بالدرجة الاولى والسورية بالدرجة الثانية، اما البضائع الاوروبية فغالبا ما تكون اسعارها مرتفعة، اما ارخص البضائع فهي الصينية لانها تقليد للالبسة التركية التي تلقى رواجا واسعا،نحن نتدخل احيانا في اختيار الالوان وبما يتماهى مع الواقع الاجتماعي العراقي من ناحية اللون والموديل والاحجام، اما كتصاميم فهي من ابتكارات المنتج المصدر باستثناء بعض الملاحظات البسيطة التي تتعلق بنوعية القماش والكثير من المصانع التي نتعامل معها تعرف الذائقة العراقية ومتطلبات الازياء فيه ومن النادر جدا ان نستخدم التقنيات الحديثة في تحديد طلباتنا من البضائع اذ ما زلنا نجري تعاقداتنا بشكل مباشر، نسافر الى بلدان المصانع المنتجة ونختار احتياجاتنا مباشرة.

نواجه صعوبات جمة في دخولنا للدول المنتجة

ويسترسل اللامي فيقول: ليس هناك صعوبات في اجراءات الاستيراد، الا ان الصعوبات الحقيقية التي نواجهها هي الحصول على سمات الدخول الى الدول التي نستورد منها بضائعنا، فعلى سبيل المثال كانت اقامة في دبي لثلاث سنوات، وبعد انتهائها وجدت من الصعوبة ان ادخلها مرة اخرى كوني عراقيا، في الوقت الذي تمنح سوريا تسهيلات كبيرة لدخول العراقيين الى اراضيها، ومثلها تركيا وهي ليست بلدا عربيا نجد فيها ترحيبا واستقبالا حسنا والمسؤولون فيها يبدون لنا الكثير من التيسيرات والتسهيلات والكثير من التعاون، خذ مثلا اخر، الاردن، تطردنا عند الحدود وقبل ان تطأ اقدامنا اراضيها ونحن نسافر اليها لتنفيذها ونعزز اقتصادها، انهم لا يتقبلوا العراقيين ربما لغل في نفوسهم لا نعرفه فقد وصل الحد بهم عند الحدود ان يسألوا الواحد منا انت سني ام شيعي؟ كان ولا يزال التعامل معنا على وفق هذا الاسلوب. وعن البيع بالمفرد في متجرهم ذكر بان هذا ممكن جدا ولدينا زبائن كثر مع ان المحال الشعبية انتشرت بشكل ملفت للنظر، الان لا توجد منطقة سكنية من دون محال تجارية مختلفة تمارس البيع بالمفرد، ورغم ذلك فان بعض المتبضعين يقصدون شارع النهر لسمعته التجارية الممتازة.

الاستيراد من دون ضرائب او رسوم كمركية

وعن الضرائب والرسوم الكمركية قال: لا تستوفى من التجار اية رسوم كمركية، وبين مدة واخرى يحضر بعض موظفي الضريبة مطالبين التجار بتسديد ما عليهم من مبالغ ضريبية غير انهم لا يلقون اذانا صاغية، وقبل مدة وجيزة جاءني شخص ادعى انه موظف في الهيئة العامة للضرائب وطلب مني تسديد مبلغ محدد فسألته ان كان بوسعه تسليمي وصلا بالمبلغ فاجاب بانه لا يملك مثل هكذا وصولات، ومن على منبر المدى اناشد مدير عام هيئة الضرائب بتشكيل لجان رسمية مخولة بموجب القانون خاصة لجباية الضرائب من التجار وسواهم لا ان يترك الحبل على الغارب لئلا نقع فريسة للنصابين والمحتالين وخاصة ان الاوضاع الامنية لا تزال يشوبها شئ من عدم الاستقرار الناجز، واذا كان للدولة ثمة حق علينا، فبالمقابل لنا عليها حقوق ايضا، واولها توفير الكهرباء بدلا من ان ادفع لصاحب المولدة اكثر من ١٨٠ الف دينار لانارة المحل وتشغيل المراوح وبغية توفير الاجواء المناسبة للزبائن.

التغيير نحو الاسوأ

صاحب محل اخر اسمه جلال كاظم قال: انا حديث العهد في شارع النهر اذ لم يمض على افتتاح محلي هذا ما يقرب من ستة اشهر، واجد ان سوق شارع النهر قد فقد الكثير من ملامحه التي كانت تميزه عن غيره من الاسواق، كل شئ فيه آل الى التغير نحو الاسوأ، فقبل ثمانينيات القرن الماضي كان قبلة للسواح الاجانب والعرب الى جانب العراقيين، صورته التي كانت زاهية وجميلة تشوهت اليوم بفعل الاهمال والطارئين عليه وتكدس النفايات والاوساخ وكثرة التصدعات في ارضياته وطفح المجاري التي كثيرا ما تعيق حركة المارة والمتبضعين، ناهيك عن السيطرات التي تضيق الخناق على اصحاب المحلات، يحاصرون اصحاب العربات، واكياس المتبضعين، اضف الى ذلك ضعف الاقبال على هذا السوق الذي كان يوما ما شريانا اقتصاديا مهما، ويسترسل: محالنا متخصصة بالزي ا لا سلا مي ، وهناك محال متخصصة بالتنورات مثلا واخرى بالقمصان النسائية (والبدي) والملابس الداخلية والربطات والمكياجات، وهناك محلات شاملة. وعن تطور الازياء ومدى ملاءمتها للظرف الراهن قال: تطور الازياء مرهون بتطور المجتمع ووعيه ومفاهيمه وكذلك تطور الذوق العام وساضرب مثلا: في مدينة الكاظمية الان تمنع النساء من ارتداء التنورة والحذاء ذي الكعب العالي ووجوب الحجاب الكامل، ومع هذا فان الحجاب الاسلامي بدأ يتطور ويتخذ اشكالا والوانا شتى، وربما سيقترب يوما وانا لا استبعد هذا من الازياء الحديثة او قد يحاكيها.

تجار اليوم وتجار الامس

وعن الفارق بين تجار الامس وتجار اليوم قال: تجار الامس كانوا يتمسكون بالتعامل التجاري الصحيح الذي تحكمه المعايير التجارية التي تتوخى الصدقية والثقة المتبادلة والامانة والاخلاق التجارية العالية، اما اليوم فان المضاربات بالاسعار وغيرها هي السائدة، فمثلا، البعض يستورد القطعة من الصين بدولار واحد ثم يبيعها في بغداد بنصف دولار بقصد الحاق الضرر بالاخرين، وهذه منافسة غير شريفة تلحق ضررا ليس بالتجار الاخرين حسب، بل بالاقتصاد الوطني ايضا. وعن مناشئ الزي الاسلامي قال: سوريا وتركيا والصين في الاونة الاخيرة الا ان البضائع المستوردة منها لا تلقى رواجا، الا ان الازياء الاخرى المستوردة منها كالبدي والقميص النسائي تحظى برواج ملحوظ، ويسترسل: في فصل الصيف يكون الاقبال على العباءة الاسلامية من نوع (الحبر) اللماعة.

التاجر سعدشبر قال: نحن كعائلة معروفة باشتغالاتها في الوسط التجاري منذ عام ١٩٥٨ وما زلنا لحد الان، التغيير الذي حصل في شارع النهر هو في نوعية البشر ونحو الاسوأ، فهناك عناصر دخيلة على التجارة وعلى شارع النهر، ارتياد العوائل لهذا السوق اضحى لا يشكل اهمية، ففي الوقت الراهن تغلق المحال ابوابها قبل الساعة الثالثة بعد الظهر، ولو تحسنت اوضاعه من ناحية الاعمار واضفاء اللمسات الجمالية عليه ربما تتغير الصورة فيعود السوق الى سابق عهده، اما الان لا شئ يشجع الناس على ارتياده اذ حتى الكافتيريات التي كانت قائمة تحولت الى (كراجات) ومواقف للسيارات الخاصة بالبنك المركزي ناهيك عن مكبات النفايات وبتقديري هذا قمة التخريب الذي تعرض له السوق، وبدوري ادعو امين بغداد لزيارته والاطلاع على واقعه الراهن واكون ممتنا له وساستقبله بالترحاب والتقدير ليتلمس بنفسه مدى الخراب الذي طال هذا السوق الابهى والاجمل والاشهر في بغداد، هذه الدعوة ليست شخصية بل هي دعوة باسم جميع تجار السوق الذين خولوني التحدث نيابة عنهم. ويسترسل: فيما يخص الاستيراد فان هناك عزوفا من المصارف عن فتح الاعتمادات وعليه فقد اعتمدنا على الاستيراد المباشر وهذا يشكل خسارة للمواطن وللبلد في الوقت ذاته، الخسارة تكمن في عدم وجود رسوم كمركية وتردي نوعية البضائع، ليست هناك معايير ثابتة للاستيراد مثلما كان معمولا به في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم.

سيدتان رفضتا البوح باسميهما ذكرتا بانهما تمران في السوق بعد انتهاء دوام المصارف التي تعملان فيها وهما تجدان باستمرار ما تحتاجان اليه من ملابس وكوزماتيك وعطور واحذية وغيرها.

بعد البطالة والتسكع

شاب يقتل خالته من أجل الميراث!

بغداد / سهى الشيخلي

لا تظهر الخلافات بين الابناء والورثة مع وجود صاحب الاملاك، ذلك لان عيون المالكين لا تستطيع تجاوز مالكها ما دام على قيد الحياة، لكن عندما يوصي هذا المالك او يبدأ بوضع اللمسات الاولى ويحدد الاشخاص الوارثين بعد مماته، تتململ الاطراف وتبدأ الافكار في التصاعد ويبدأ الخلاف، اما اذا توفي صاحب الملك فالامر مختلف تماما، فبعد الاربعين من وفاته ربما قبل ذلك التاريخ، تاخذ الحسابات طريقها الى نفوس الوارثين فمنهم من يطالب بصوت مسموع، ومنهم من يطالب بالواسطة، وبعضهم تمنعه التقاليد والخجل والاحراج، الا انه من المؤسف ان تكون دوافع الحصول على الميراث تؤدي الى جريمة، ذلك ان الحصول على المال هو الدافع الرئيس في اغلب تلك الجرائم، حتى وان كانت ازهاق ارواح ابرياء لاقارب الجاني، والدليل هذه الجريمة التي سنعرضها الان.

ظروف الجريمة

المحامي علي جابر يشير الى ان مرتكب هذه الجريمة هو شاب يعيش في داخل اسرة مفككة، متكونة من ثلاثة ابناء، ولد شاب فاشل في دراسته وابنتان في المرحلة المتوسطة، وقد انفصلت الام عن زوجها، كونه قد اذاقها الامرين بسبب معاقرته الخمرة، وعدم حرصه على الروابط الاسرية، فقد كان الاب يعمل كاسبا والام معلمة، وكان الاول يطالب زوجته المعلمة بالانفاق على البيت، بينما كان ينفق ما يحصل عليه من عمله على اصدقاء السوء وعلى ملذاته ما جعل العائلة ، وخاصة الاولاد، يتذمرون من تلك المشاحنات والمشاكل المستمرة بين الابوين،واصبح الطلاق هو الحل الاخير، وكان الابن الاكبر قد فصل من المدرسة واخذ يتسكع باحثا عن عمل، وانضم الى طابور البطالة التي يعاني منها امثاله، وكان للمعلمة اب لديه بيت كبير يعيش فيه مع زوجته وابنته المعلمة هي الاخرى،ولم يكن لملاب سوى تلك البنتين وما ان توفى حتى ورثت الام والابنة ذلك البيت، ولم تكن الابنة الثانية المتزوجة تطالب بحقها في ميراث والدها لوجود امها وشقيقتها في تلك الدار، وطلبت ابنة الرجل المتوفي المعلمة (العانس) من شقيقتها المتزوجة ان تساعدها في العناية بامهما المريضة، الا ان الاخيرة كانت منهمكة في مشاكل زوجها وابنائها الثلاثة، ومع ذلك لم تقطع صلتها ببيت ابيها، بل كانت تزور امها وشقيقتها في اوقات متباعدة، وقد منعتها ظروفها من العناية بوالدتها المريضة، واشتد المرض على الام فتوفيت، وبعد انقضاء مراسيم العزاء طالبت المعلمة بميراث امها، فأخبرت الابنة العانس شقيقتها بان امهما قد اوصت بان تؤول الدار اليها كما ان للمتوفية رصيدا في المصرف قدره ١٠٠ مليون دينار قد كتبته الام الى ابنتها العانس، لانها قد رعتها واهتمت بها طوال مرضها وهي بذلك قد حرمت الابنة الثانية من اي حق في الميراث، فما كان من اسرتها الا ان تحقد على الخالة التي استولت على الورث بوصية الام المتوفية، وقد استشاط غضبا ابن المعلمة ذلك لانه كان ينتظر وفاة جدته المريضة حتى ترث امه بعضا من ذلك الميراث الذي رسم على اساسه خططا كثيرة، وكان القاتل وهو لم يتجاوز من العمر ٢٠ عاما، وقد طرد من المدرسة لرسوبة اكثر من سنتين في الصف الرابع العام، بحاجة الى مال يوظفه في مشروع او يفتح به محلا خاصة وانه كان يعاني من البطالة، الا انه وبعد ان عرف بأمر الوصية ذهب ذات يوم الى خالته التي كانت تسكن لوحدها في الدار بعد وفاة امها، لكي يسأل عن صحتها، وكان يخفي تحت ملابسه خنجرا، وعندما استقبلته خالته، وهي تعجب من امر تلك الزيارة، دخل الى الدار وهو يرجوها ان تبيع الدار لكي تتقاسم مع امه ثمنها، وتنقذه من البطالة والتسكع في المقاهي، لكن الخالة رفضت ذلك العرض، واعتبرته خروجا عن الوصية الواجب تنفيذها مهما كانت الظروف، كما اخبرت ابن شقيقتها ان القانون ليس بجانبهم مطلقا، وان ما يقترحونه هو وامه انما خارج المنطق والقانون، واثناء الجدل اخذت تشتم ابن اختها وتصفه بالفاشل، كما تصف امه بانها ابنة عاقة لم ترحم امها وهي في اواخر ايامها، ولم تعمل على رعايتها رغم طلب الخالة منها ذلك، ولكن عندما توفيت الام جاء الجميع مطالبين بالميراث، ثم قامت الخالة بطرد ابن اختها، فما كان من ذلك الشاب الا ان يغمد سكينه في ظهر خالته ويرديها قتيلة، وفر هاربا، الى جهة مجهولة بعد ان استولى على بعض مصوغات خالته، ومبلغ من المال كانت تخفيه القتيلة في دولاب ملابسها، فقام بكسر القفل وسرقة ٥ ملايين دينار، وهرب الجاني الى بيت احد اصدقائه.

الوصول الى القاتل

لم يعرف عن امر تلك الجريمة شيئا، لولا رائحة الجثة التي فاحت وانتبه لها الجيران وتم ابلاغ الشرطة باختفاء المعلمة عن الدوام، فجاء ضابط التحقيق وتم نقل الجثة المتفسخة الى الطب العدلي، وتحدث الجيران عن المشاكل التي حدثت بسبب الميراث، كما تم الاستدلال على شخصية القاتل بعد ان ترك بصمات اصابعه على السكين التي تم بها قتل الضحية، وكذلك بصمات الاصابع على دولاب الملابس، وعند السؤال من شقيقة الضحية تبين ان ابنها البكر والوحيد قد اختفى منذ ايام ولم تعلم الام عنه شيئا، وبعد التحري عن اصدقاء القاتل وجدوه في بيت احد الاصدقاء، كان في حالة سكر شديدة عند القاء القبض عليه، وعند التحقيق اعترف بجريمته وبطريقة تنفيذها، شارحا ان الاسباب التي ادت الى قتل خالته تتعلق بالميراث والوصية.

شروط الميراث والوصية

ويقول المحامي علي جابر ان الوصية تعرف في القانون بانها تصرف مضاف الى ما بعد الموت مقتضاه التملك، بلا عوض ومن شروطها،ان تكون مكتوبة وموقعة من الوصي او مختومة بختمه، وواجبة التصديق من الكاتب العدل،ويجوز اثباتها في حالة وجود مانع مادي يحول دون الحصول على دليل كتابي، ويشترط في الموصي، ان يكون اهلا لهذه الوصية مالكا لما اوصى به، كما ويجوز الوصية للجهات الخيرية والاشخاص المعنوية والمؤسسات ذات النفع العام ولا تجوز الوصية باكثر من ثلث التركة، الاباجازة بقية الورثة، وتعتبرالدولة وارثا بفقدان الاهلية، او ان يتصرف بها او بهلاك الموصى به، واذا مات الموصى له قبل وفاة الوصي، تنتقل الوصية الى اولاده، وتعتبر بمثابة الوصية الواجبة، بشرط ان لا تتجاوز ثلث التركة، اما بالنسبة للميراث فان اسبابه القرابة والنكاح الصحيح وتحقق بموت الموروث ووجود الوارث ولا يمكن قيام التركة الا بالشروط التالية:

.تجهيز المتوفي:- قضاء الامور المتعلقة باجور الدفن والفاتحة ومصاريف اخرى.

.قضاء ديونه:- هناك قاعدة مفادها (لا تركة الا بعد سدادالديون للمتوفي).

. تنفيذ وصاياه:- على اهل المتوفي تنفيذ وصاياه بشرط ان لا تزيد على ثلث التركة

و اعطاء الباقي للمستحقين حسب القسام الشرعي حيث يكون للابوين والاولاد ومن الجد والجدات والاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات وذوي الارحام (اي ذوي القرابة بالمتوفي)، وهناك الكثير من الحالات التي تحدث حيث لا يطالب الكثير من الناس بحقوقهم بحكم الروابط الاجتماعية، ومثال ذلك عدد من البنات يتنازلن عن حقوقهن في الميراث للاخوة الكبار تحت تاثير الخجل والعادات الاجتماعية، فتبقى هذه الامور معلقة وهي ايضا يستحوذ عليها في بعض الاحيان طرف او طرفان ويحرمون الاخرين منها وهذا مخالف للشرع والقانون.